

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا
برنامج الطوارئ

عدوان 2024 الأشخاص المعوقون بين النزوح وتأمين الاحتياجات

وحدة الإعلام والدراسات – أمانة السر المركزية
كانون الثاني 2025

الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً

برنامج الطوارئ – 2024

مقدمة

شكل النزوح الكبير في 23 أيلول 2024 أول اختبار جدي لخطة الطوارئ التي طال الحديث عنها منذ بدء العدوان الإسرائيلي على القرى المتاخمة للحدود في تشرين الأول 2023. وقد أظهر تعامل وزارة الداخلية والبلديات فشلاً ذريعاً في التمكن تسهيل حركة مئات آلاف النازحين شمالاً، حيث قضى النازحون الجنوبيون على الطرق نحو 12 ساعة للخروج من صيدا والتوجه نحو بيروت والمناطق الأخرى. على الرغم من تبريرات وزارة الداخلية¹ إلا أن الأشخاص المعوقين، والمسنون، وذوي الأمراض المزمنة، والنساء الحوامل،... عانوا جميعاً الأمرين في الوصول، وقد لاحظ أكثر من مصدر على شبكات التواصل الاجتماعي اختفاء عناصر شرطة السير!

قبل "اثنين النزوح" بأشهر، كان الاتحاد ممثلاً برئيسه الزميلة سيلفانا اللقيس قد طلب من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي "في ملف الطوارئ وفي ظل الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان اليوم، استحداث وحدة متخصصة لإدماج الإعاقة داخل إدارة الكوارث". وكان رد الرئيس ميقاتي إيجابياً في متابعة المطلب.

بناء على تجاربه منذ الحرب الأهلية وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت عام 2020، كان الاتحاد قد تنبّه إلى أهمية إنشاء وحدة دمج الإعاقة في صلب عمل إدارة مخاطر الكوارث، وبعيد بدء النزوح المحدود الأول خريف وشتاء 2023، نظم الاتحاد في إطار مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في 22 كانون الأول 2023، ورشة عمل حول "حقوق الأشخاص المعوقين والمساعدة الإنسانية الشاملة" بمشاركة وزير البيئة الدكتور ناصر ياسين، الذي يرأس إدارة مخاطر الكوارث التابعة لرئاسة مجلس الوزراء، إلى جانب ممثلين عن البلديات واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمم المتحدة الدولية للطفولة – اليونيسيف، والمنظمات الدولية العاملة في لبنان ومنظمات الأشخاص المعوقين والجمعيات الحقوقية². وقد ركّز الاتحاد على أهمية إنشاء وحدة دمج الإعاقة من جهة، وعلى التوصيات اللازمة لضمان تمتع النازحين المعوقين باستقلاليتهم بما يضمن كرامتهم الإنسانية من جهة أخرى، وعمّم ذلك في فيديو "لنكون بأمان"³.

وفي السياق نفسه وقع الاتحاد و"لجنة الإنقاذ الدولية"، في 21 أيار 2024، اتفاقية تعاون استراتيجية بين المنظمين. ومن أبرز الأهداف القريبة للاتفاقية الاستراتيجية الموقعة تعزيز تبادل المعارف بين المنظمين، مع التركيز على التنوع والمساواة والدمج، بالإضافة إلى تعزيز الدمج في الإدارة التشغيلية للجنة الإنقاذ الدولية⁴.

لا تكمن الإشكالية في توفر المعارف والخبرات، إذ يمتلك الاتحاد منها الكثير، وقد تراكمت مع العدوانات الإسرائيلية المتكررة على لبنان، وكذلك لا تكمن بالضرورة في "الشماعة" التي لطالما تضعها الحكومة في

¹ انظر على سبيل المثال: وزير الداخلية والبلديات والمدير العام لقوى الأمن الداخلي يُتابعان إجراءات السير المكثفة لتسهيل حركة النزوح. على الرابط:

<https://shorturl.at/uq9ls>

² <https://www.facebook.com/photo?fbid=880599490522016&set=pcb.880599773855321>

³ <https://www.facebook.com/lupdlb/videos/1600251770742201>

⁴ <https://rb.gy/gm9w1q>

وجه منظمات الأشخاص المعوقين والمتمثلة بعدم وجود تمويل... فما بينته الحرب الأخيرة التي استمرت أكثر من شهرين أنها لا تزال تكمن في ذهنية الإقصاء لدى المتنّفذ اللبناني. وقد ترجمت الحكومة ذلك في كيفية تدخلها وتعاملها مع النازحين المعوقين طيلة فترة نزوحهم.

يوجز هذا التقرير عمل برنامج الطوارئ 2024، خلال أيام عمله الستين بعيد انطلاق الحرب الأخيرة حتى لحظة إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني. كما يضم الخلاصات التي توصل إليها فريق البرنامج ويقترح المعالجة المستقبلية الفضلى لتدراك المصاعب التي حالت دون تمتع النازحين/ات المعوقين/ات بالاستقلالية في ظروف تضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية، وذلك تحت عنوان: نحو دمج الأشخاص المعوقين في أولويات العمل الإنساني في لبنان.

أولاً، إعادة إطلاق برنامج الطوارئ

بناء على الخبرات المتراكمة في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً في العمل على تلبية احتياجات الأشخاص المعوقين في حالات الطوارئ، وذلك بدءاً من الحرب الأهلية اللبنانية، ومروراً بالعوانات الإسرائيلية المتكررة على لبنان (1993، 1996، 2006)، والمرحلة الأخيرة من 8 تشرين الأول 2023 حتى تصعيد العدوان في أيلول 2024)، إلى جانب الكوارث الأخرى التي حلت بلبنان مثل مواجهة تداعيات وباء كوفيد 19 (2020-2022)، والأزمة المعيشية الحادة (2019 حتى اليوم)، وانفجار مرفأ بيروت (2020)؛ أعاد الاتحاد إطلاق برنامج الطوارئ بكامل عناصره (دعم الصمود، الإجلاء، الإيواء، تلبية الاحتياجات، الإحالة، التوعية، التواصل والتنسيق والتشبيك مع الجهات الرسمية والمدنية الفاعلية...)، وذلك مع بدء الموجة الكبيرة من العدوان الإسرائيلي الواسع في أيلول 2024، حيث استنفر الاتحاد جهوده على جميع الأراضي اللبنانية لمواكبة أهلنا النازحين من قرى الجنوب ومن ضاحية بيروت الجنوبية والبقاع، بهدف سد ثغرة في تلبية الاحتياجات الهائلة للنازحين المعوقين وأسرهم.

وقد عملت فرق الطوارئ في الاتحاد في صيدا، وبيروت، وجبل لبنان، والبقاعين الأوسط والشمال، وطرابلس وعكار على المحاور الآتية:

أولاً، التواصل والتشبيك مع الائتلافات المدنية والأهلية والجمعيات والمنظمات العاملة في مجال الإغاثة لتفعيل نظام الإحالة، وتلبية احتياجات الأفراد المعوقين من المواد الغذائية، والمعينات الطبية والاحتياجات العينية الأساسية خلال مرحلة النزوح. ذلك بالإضافة التواصل الدائم مع الجهات الرسمية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة التربية، ومع المخاتير والبلديات وإدارة الطوارئ.

ثانياً، إعادة إنتاج المواد التوعوية اللازمة المتعلقة بكيفية إجلاء وإيواء الأشخاص المعوقين واحتياجاتهم، بالإضافة إلى المعايير الدنيا التي ينبغي أن تتوفر في أماكن الإيواء بما لا يمس بكرامة النازح/ة المعوق/ة. بالإضافة إلى إنتاج فيديوهات تتضمن الارشادات اللازمة وتعريف العاملين في مراكز الإيواء والقيمين عليها بالإعاقات والاحتياجات المختلفة وكيفية احترامها أثناء التعامل مع النازحين/ات المعوقين/ات. وقد وزعت هذه المواد على المعنيين بعملية الإغاثة في القطاعين الرسمي والمدني إلكترونياً بأشكال مختلفة.

ثالثاً، التنسيق المتواصل مع الجهات الرسمية التي تتولى إدارة أماكن الإيواء (المدارس، المجمعات التربوية، الجامعات...)، بهدف إيواء النازحين/ات المعوقين/ات وأسرهم، وإحالة النازحين/ات إلى أماكن محددة في

ظل الفوضى التي عمّت مرحلة النزوح الأولى.. حيث يسعى الاتحاد إلى إيجاد أماكن نزوح لائقة للنازحين/ات المعوقين/ات، وتخصيص غرف الطبوابق الأرضية في مراكز النزوح لهم بشكل يحترم احتياجاتهم الإنسانية.

رابعاً، توفير الدعم المحلي والذاتي: طوال فترة عمل البرنامج، خلال ستين يوماً، لم يصل إلى الاتحاد دعم مالي من المنظمات الدولية أو الجهات الممولة بشأن المشاريع التي قدمها إليها والتي خصصت للطوارئ والإغاثة، لذلك عمل على توفير ما أمكن من المساعدات العينية والمادية من فروعه ومكاتبه للنازحين/ات المعوقين/ات، وقضاء حاجات محددة ببدايات مالية من ميزانية الاتحاد.

خامساً، تمكن الاتحاد، اعتماداً على مشاريعه المنفذة في بيروت والمناطق، مثل المطبخ المجتمعي ومرصد حقوق الأشخاص المعوقين، من تحويل جزئي لهذه المشاريع لتصب في مصلحة برنامج الطوارئ، وذلك لدعم النازحين المعوقين وأسرهم.

ثانياً، حول أعمال برنامج الطوارئ 2024

وصلت أعداد النازحين إلى نحو مليون وخمسمئة ألف شخص في مختلف المناطق اللبنانية⁵، ما يعني أن أكثر من 225 ألف نازح/ة كانوا أشخاصاً معوقين، لديهم احتياجات تتعلق بالإعاقة بشكل مباشر، إلى جانب كونهم أفراداً في أسر نازحة لديها متطلبات النزوح بشكل عام.

وقد واجه برنامج الطوارئ منذ إنطلاقه في أيلول 2024 مشكلة تمثلت في أن عدداً كبيراً من فريق عمله والمتطوعين والمتعاونين كانوا في عداد النازحين، ومنهم من نزح أكثر من مرة واحدة، فكان على إدارة البرنامج العمل على تحديث وحدات البرنامج وآليات العمل والتدخل وجعلها طيعة، بما يتيح لفريق البرنامج الوصول إلى أكبر عدد ممكن من النازحين بهدف تلبية احتياجاتهم.

وقد قسّمت مناطق العمل إلى أربع: البقاع (الأوسط)، جبل لبنان وبيروت (منطقتا عمل: بدءاً من الشوف جنوباً حتى جبيل شمالاً مروراً بالعاصمة)، الشمال (محافظة لبنان الشمالي وعكار). وهكذا، لم يغط البرنامج محافظات لبنان الجنوبي والنبطية وبعلبك – الهرمل، وضاحية بيروت الجنوبية، لكون هذه المناطق غير آمنة كونها الأكثر استهدافاً في الأعمال الحربية للعدوان⁶.

أ. النازحون/ات المستهدفون/ات

أظهرت التقارير الأسبوعية العامة التي أصدرتها أمانة سر الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً خلال مرحلة النزوح، والبيانات التي راكمتها فرق البرنامج أنها تمكنت من استهداف 1122 شخصاً نازحاً من المعوقين والكبار في السن (247 في الشمال، 255 في بيروت، 500 في البقاع، و120 في جبل لبنان).

وتبين أن 901 من المستهدفين هم أشخاص معوقون، توزعوا وفق الجدول الآتي:

⁵ تخطت أعداد النازحين مليوناً و400 ألف نتيجة العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان، وفق مقابلة وزير الزراعة اللبناني عباس الحاج حسن لقناة الجزيرة بتاريخ 16 تشرين الأول 2024. على الرابط: <https://shorturl.at/HfTBI>

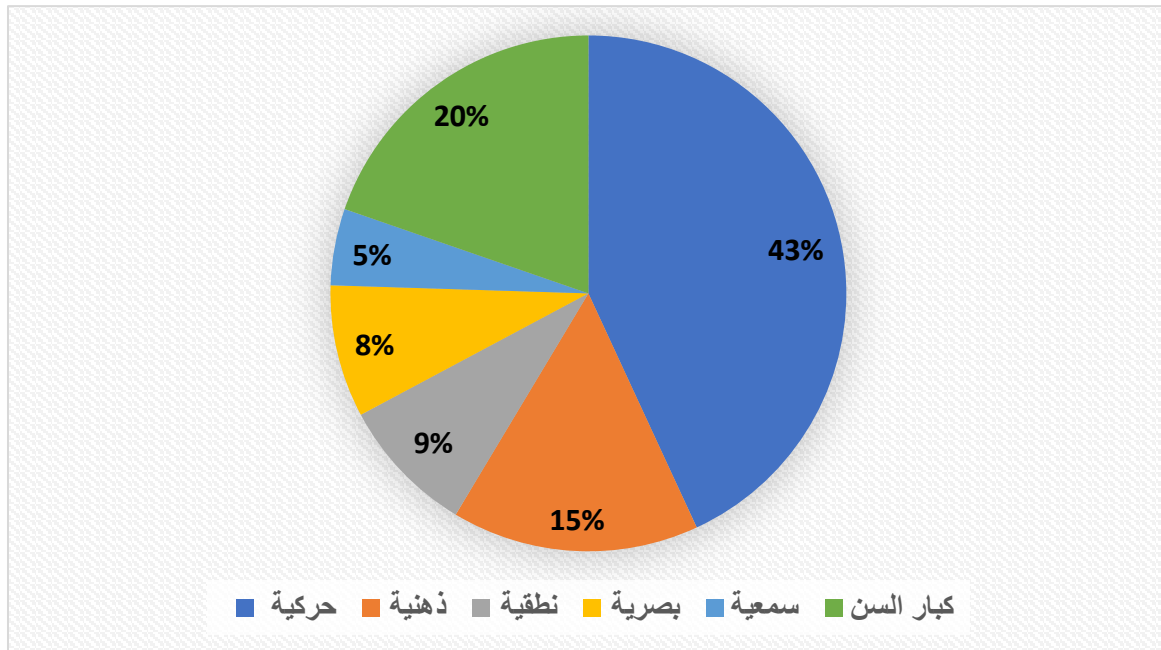
⁶ للاطلاع على تقسيم مناطق العمل والفرق والمتطوعين: انظر الملحق رقم (3).

جدول (1): توزع النازحين/ات المعوقين/ات المستهدفين/ات وفق نوع الإعاقة

المنطقة/ الإعاقة	حركية	ذهنية	نطقية	بصرية	سمعية	مجموع
بيروت	98	31	6	13	25	173
جبل لبنان	47	11	4	8	2	72
البقاع	230	85	50	56	17	438
الشمال	109	47	36	16	10	218
مجموع	484	174	96	93	54	901

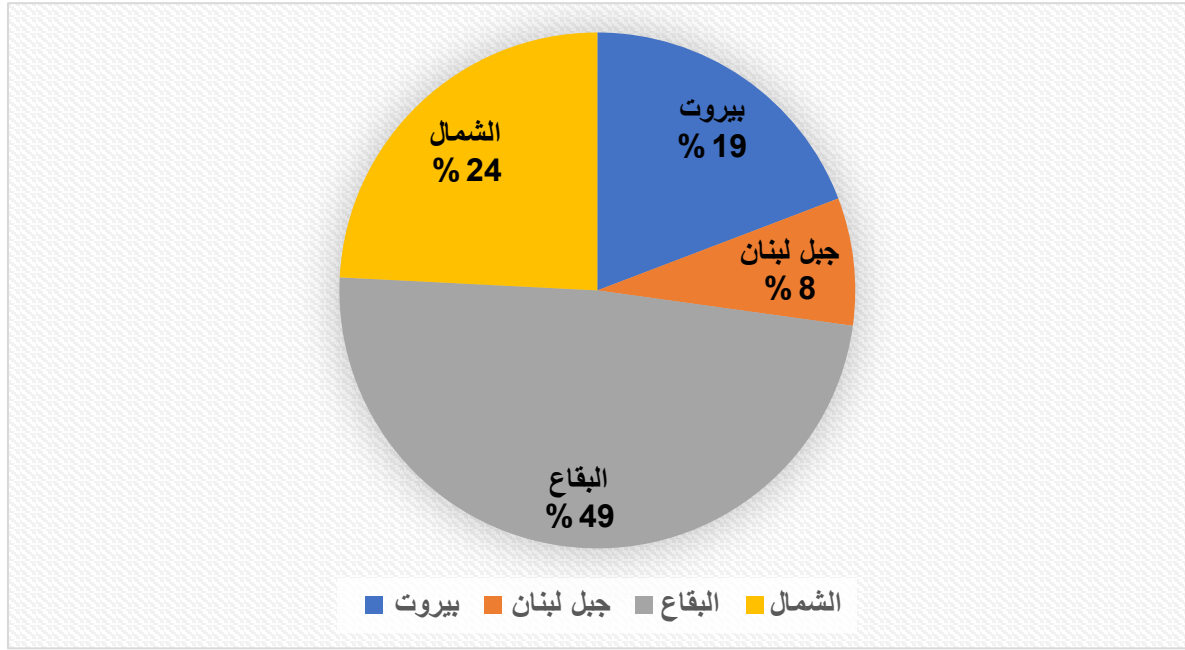
من الملاحظ أن فرق البرنامج عمدت إلى الفصل بين الإعاقتين النطقية والسمعية، خلاف التقسيم الكلاسيكي المعتمد للإعاقات، وذلك للوقوف بشكل تفصيلي على الاحتياجات المتعلقة بالإعاقة كما سيظهر لاحقاً. أما مجموع الأشخاص المعوقين سمعياً (الإعاقتان النطقية والسمعية) فيشكل 150 شخصاً من المجموع العام.

رسم بياني (1): توزع المستهدفين/ات المعوقين/ات حسب نوع الإعاقة بالإضافة إلى كبار السن (نسبة %)



بناءً على توزع المستهدفين/ات النازحين/ات بالنسب، يظهر أن 80 في المئة منهم أشخاص معوقون. وقد احتل الأشخاص المعوقون حركياً النسبة الأكبر بينهم إذ وصلت إلى 43 في المئة، ثم الأشخاص المعوقون ذهنياً بنسبة 15 في المئة، ثم الأشخاص المعوقون سمعياً (النطق والسمع) بنسبة 13.3 في المئة، والنسبة الأقل كانت للأشخاص المعوقين بصرياً وهي 8 في المئة.

رسم بياني (2): توزيع المستهدفين/ات المعوقين/ات وفق منطقة النزوح (نسبة %)

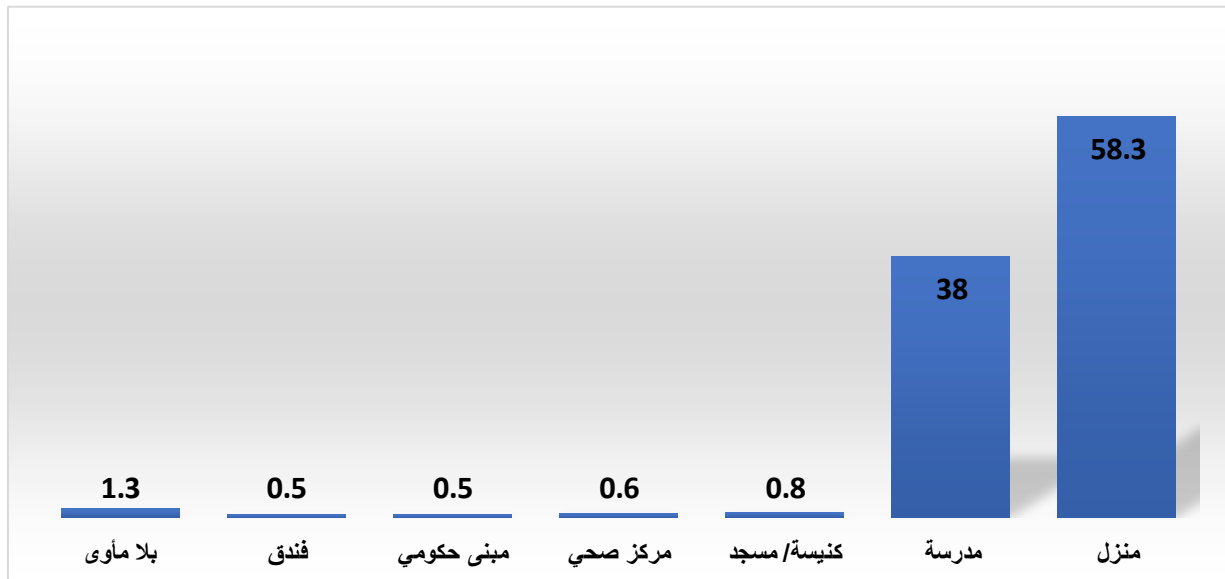


تظهر البيانات أن عدد الأشخاص المستهدفين من كبار السن 221، وقد عملت الفرق في المناطق الأربع على رصد احتياجاتهم وتلبيتها، سواء تلك العامة أو التي يتقاطعون فيها مع الأشخاص المعوقين كما سيأتي. أما النازحون/ات المعوقون/ات فتوزعوا على مناطق العمل الأربع بنسبة النصف تقريباً في البقاع، ونحو الربع في الشمال، ونحو الخمس في بيروت، ووصلت نسبتهم في جبل لبنان إلى 8 في المئة.

ب. أماكن النزوح

أحتل مكان النزوح الآمن أعلى سلم أولويات النازح، فقد حصل النزوح لمعظم عائلات الأشخاص المعوقين تحت وطأة التهديدات الإسرائيلية بقصف أماكن سكنهم، ما خلق حالة من الرعب لديهم ومنهم من خرج من منزله ومنطقته بما عليه من ملابس. وقد رصدت الفرق عند الكشف الأولي عشرة نازحين بدون مأوى، فعمل البرنامج على تأمين أماكن سكن لهم، ومع مرور أيام النزوح تعامل فريق الاتحاد مع عشرات الحالات لتأمين أماكن نزوح في مختلف المناطق التي كانت تعد آمنة.

رسم بياني (3): توزع النازحين/ات المعوقين/ات على أماكن النزوح (نسبة %)



توزعت النسبة الأكبر من النازحين/ات المعوقين/ات، وهي 58.3 في المئة، على منازل الأقارب والمعارف

شهادة

أمين ح. (شاب لديه إعاقة حركية، يستخدم الكرسي المدولب، من بلدة عيترون الحدودية، نزح من ضاحية بيروت الجنوبية)، يقول: "أنا متاهل ولدي طفلة تبلغ من العمر 7 شهور، ولدي معاناة كبيرة في تأمين لقمة العيش لي ولأسرتي. على وقع القصف العشوائي للضاحية الجنوبية في الأسبوع الأخير من أيلول خرج سكان الحي في الثالثة فجرًا سيرًا على الأقدام أما أنا فعلى الكرسي المتحرك نحو المجهول. ثم لم يكن أمامي حيلة إلا التوجه إلى بلدة عرمون ظنًا مني أنها آمنة".

والشقق المستأجرة، وهي أماكن تفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيز الهندسي، لكن يمكن للشخص المعوق أن يتمتع ببعض الخصوصية فيها، ويمكنه أن يستخدم المراض وأن يستحم على الرغم من العوائق.

بعد المنازل احتلت المدارس (مراكز النزوح) النسبة الثانية بـ 38 في المئة، على الرغم من تنوع المراكز التي استقبلت النازحين إلا أن القاسم المشترك بينها أنها أماكن غير صديقة للأشخاص المعوقين على مستوى التجهيز الهندسي فهي لا تلحظ الحد الأدنى من احتياجاتهم. لم تقتصر الصعوبات على الحد الأدنى من التجهيزات المنصوص عليها في القانون 2000/220 الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين (المدخل، المنحدر، المصعد، الأروقة، الغرف، المرحاض) فبناءً على خبرة الاتحاد السابقة وعشرات الأوراق البحثية ذات الصلة، أن معظم الأماكن العامة أو ذات الاستخدام العام لا تحترم احتياجات الأشخاص المعوقين واستقلاليتهم. إن ما يؤسف له هو القرارات الخاطئة للقيمين على مراكز النزوح (وهنا تتنوع مروحة المتنفذين بين منطقة وأخرى). وقد رصد فريق عمل برنامج الطوارئ:

- أن النازحين المعوقين، في معظم الأحيان، لم يحظوا بغرف لنزوحهم في الطابق الأرضي من المركز، بل كان عليهم أن يحملوا على الأدرج إلى غرف في الطوابق العليا من المباني.
- أن المصاعد، حيث وجدت، في كثير من المراكز لم تعمل، ما زاد من صعوبة وصول النازحين المعوقين، وحد من حركتهم وجعلهم رهائن طوابقهم، ومنهم من قرر العودة إلى منزله تحت القصف على أن يبقى في أماكن لا يمكنه التحرك فيها.
- أن استخدام المراحيض كان متعزراً بشدة لدى العديد من الحالات، والأصعب كان الاستحمام للنازحين/ات المعوقين/ات. مع ملاحظة أن الصعوبات مضاعفة لدى النساء المعوقات.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن سوء التنظيم والاحتفاظ البشري في أماكن النزوح جعل مدة النزوح لا تطاق بالنسبة إلى معظم النازحين/ات المعوقين/ات، وولّد مضاعفات نفسية لاسيما عند النساء والفتيات المعوقات، وكذلك بالنسبة إلى الأشخاص المعوقين ذهنياً الذين اضطرت بعض أسرهم للمكوث في الشوارع أو اضطروا للعودة مع عائلاتهم إلى منازلهم على الرغم من أن مناطقهم تتعرض للقصف.

شهادة

الشاب أدهم ن. (من بلدة صريفا الجنوبية، لديه شلل سفلي نتيجة إصابة سابقة)، يقول: "في بادئ الأمر خرجت العائلة إلى المجهول، إلى اللامكان. لا أستطيع أن أعيش في مراكز الإيواء غير الدامجة، ولم يستضف العائلة أي من الأقارب، فبقينا في الشارع نستخدم الهواتف بحثاً عن منزل يؤوي العائلة الكبرى بكامل أفرادها حتى تطوع أحد أصدقاء الوالد بإيوائنا في عكار العتيقة لتبدأ رحلة البحث عن الموارد".

أما أماكن النزوح الأخرى (المراكز الدينية والمساجد والكنائس، المراكز الصحية، المباني الحكومية، والفنادق) فنسبتها ضئيلة (يصل مجموعها إلى 2.4 في المئة من النسبة الإجمالية).

أثبتت موجة النزوح تدني مستوى التوعية العامة تجاه الأشخاص المعوقين وقدراتهم وكيفية التعامل مع احتياجاتهم في أماكن النزوح. وقد حرص برنامج الطوارئ على تعميم المواد التوعوية اللازمة المتعلقة بكيفية إجلاء وإيواء الأشخاص المعوقين واحتياجاتهم، لكن ذلك انحصر في الأماكن التي تمكنت الفرق من الوصول إليها ورصدها.

شهادة

- جمانة (اسم مستعار)، تقول: "أنا صبية عندي إعاقة حركية، من وقت نزوحنا من بيتنا لا أشعر بالأمان. في بيتنا كنت أشعر بالأمان وأعرف كل زاوية وكل طريق وأشعر براحة وقت النوم. نعيش هنا في المجهول، في مكان لا أعرف عنه شيئاً، عندما أسمع أي صوت أنزعج وأرتعب... أعيش مع نازحين غرباء، لا أتمكن من تغيير ثيابي، والدخول إلى المرحاض صعب جداً، وكذلك النوم هنا صعب. وكأني أفقد جزءاً مني، أخاف من التعرض لتحرش أو اعتداء. أبقى خائفة وحذرة من كل شيء، وكل يوم يزداد توتري من أن ننتقل إلى مرحلة أصعب".
- سهى (اسم مستعار)، تقول: "أثر النزوح علي كثيراً. المكان آمن إلى حد ما، لكن لا يمكنني الحصول على ما أحتاج إليه، والناس حولي لا يعرفون كيف يتعاطون معي. في السابق، كنت متأقلمة مع المجتمع، أعمل وأعطي ساعات تطوع، والناس من حولي يعرفونني. لكن كل شيء تغير بسبب الحرب، تأثرت جسدياً أيضاً لكوني مقيدة بالناس من حولي وبكثافتهم في المكان".
- منى (اسم مستعار)، تقول: "صارت حياتي مهددة بسبب الحرب والنزوح، فقدت عائلتي ومنزلي المليء بالذكريات وأدواتي الخاصة التي تعودت عليها في منزلي. وبسبب الحرب والنزوح أيضاً خسرت عملي وصرت غير قادرة على تلبية احتياجاتي اليومية. وخسرت أيضاً علاقتي مع المجتمع، وأصبحت أسيرة غرفتي وحيدة في عالم لا يشبهني".

بشكل عام لا يزال المجتمع ينظر إلى الشخص المعوق نظرة نمطية تحتاج إلى تضافر الجهود من الإدارات الرسمية ووسائل الإعلام ومنظمات الأشخاص المعوقين. ففي مرحلة النزوح وقع النازحون، لاسيما النساء والفتيات المعوقات، والأطفال المعوقون، ضحايا انعدام التوعية تجاه احتياجاتهم والنظرة المجحفة بحقهم. مما يؤسف له أن معاناة الأشخاص المعوقين أثناء نزوحهم لم تتوقف عند حدود النجاة من الموت، والبحث عن ملاذ آمن، والاضطرار إلى العيش في أقسى الظروف في أماكن لا تحترم الاحتياجات حيث تنعدم الاستقلالية... لكن لا يزال الشخص المعوق في نظر كثيرين في المجتمع اللبناني هو ذلك "الآخر الذي لا يشبهنا".

شهادة

- دانة (اسم مستعار): "المجتمع لا يتقبلنا. هناك تمييز تجاهنا، وخاصة في أماكن النزوح إلى جانب الصعوبات الكبيرة في الحركة، كالدخول إلى الحمام مثلاً، ينظرون إليّ كأني غريبة عنهم ولا أشبههم بشيء. نظرتهم إلي غير إنسانية، وغير طبيعية. باتت لدي صعوبة في الجلوس معهم". عبارات دانة متقطعة، ومشحونة بالرعب الدائم.
- وردة (اسم مستعار): "عانيت كثيراً أثناء النزوح لأنني فتاة ولأن لدي شلل. أخاف أن أتجول وحيدة، أخاف أن أتعرض للأذى. أنزعج بشكل خاص من عبارات كانت تلاحقني، مثل: الله يساعدنا، حرام ما فيها، هيدي دايمن بدها مساعدة بكل شيء، الله يكون بعونها... هذه العبارات تأسرنى وتزيد من وجع روحي".

ج. رصد الاحتياجات وتلبيتها

تنوعت احتياجات النازحين/ات المعوقين/ات، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: الاحتياجات العامة

يمكننا أن نلمس من أرقام الاحتياجات أثر الأزمة المعيشية الحادة التي عانى منها الأشخاص المعوقون في لبنان أكثر من غيرهم خلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد تركز المطلب الأول لمعظمهم على المساعدات النقدية والغذائية. كما أن كثيرين منهم تركوا منازلهم من دون أن يحملوا الأدوية اللازمة. أما المطالب الأخرى غير المتعلقة بالمال والغذاء والدواء، فيتشارك فيها النازحون/ات المعوقون/ات مع سائر النازحين في مراكز النزوح، وهي تتعلق بالفرش والوسائد والحرامات والملابس الشتوية.

جدول (2): احتياجات النازحين/ات المعوقين/ات المستهدفين - الاحتياجات العامة (بالأرقام)

الحاجة/ المنطقة	مالية	غذائية	مأوى	أدوية	حفاضات راشدين	وسائد	حفاضات صغار	حليب راشدين	فرش	حرامات	حليب صغار	ملابس	مجموع
بيروت	143	143	7	46	40	1	9	2	29	9	5	37	471
جبل لبنان	114	114	1	14	14	7	4	1	10	8	1	5	293
البقاع	335	335	1	126	50	86	28	37	82	79	22	79	1260
الشمال	141	141	1	22	22	7	7	1	8	15	1	9	375
مجموع	733	733	10	208	126	101	48	41	129	111	29	130	2399

القسم الثاني: الاحتياجات المتعلقة بالإعاقة

يمكن تقسيم الاحتياجات المتعلقة بالإعاقة حسب نوع الإعاقة، وكما يمكن تقسيمها إلى الأدوات والمعينات والمعدات المساعدة، ثم خدمات العلاج المؤقت والطويل الأمد، ثم الأنشطة المختلفة المتعلقة بالشخص المعوق. وفي هذا الإطار، لاحظت فرق العمل أن كثيرين من الأشخاص المعوقين النازحين نزحوا فجأة تاركين وراءهم أجهزتهم المتعلقة بإعاقاتهم، وذلك لأسباب مختلفة. وكما تبين أن النسبة الغالبة كانت للأشخاص المعوقين حركياً وهي 43 في المئة (ثم الإعاقة الذهنية 15%، ثم السمعية/النطقية 14%، ثم البصرية 8%، والـ 20% المتبقية هي للكبار في السن)، فمن الطبيعي أن ينعكس ذلك في الاحتياجات، وأن تتسع مروحة الاحتياجات المتعلقة بالإعاقة الحركية.

1. المعدات المساعدة: الكرسي المدولب بأنواعه وأوزانه وقياساته المختلفة، الولكر، الأطراف الاصطناعية، العكازات على أنواعها، كرسي الوقوف، كرسي المرحاض، كرسي الاستحمام المدولب، التخت الطبي، عصا المشي، العصا البيضاء، فرشاة الماء، الزحافة، أجهزة السمع، أجهزة الاتصال للأشخاص الذين لديهم إعاقة نطقية...

2. المعدات والأدوات الطبية: الشاش والمعدات، أدوية علاج العقور والوقاية منها، الأمصال، كوندوم بقياسات مختلفة، الميل ومواد التعقيم المتعلقة بالبول.

3. الخدمات والعلاجات: تغيير الجروح، تنظيف العقور، الوقاية من العقور، خدمات العلاج النفسي، العلاج الانشغالي، الدعم النفسي الاجتماعي، والأنشطة.

يبين الجدول الآتي الحاجات المتعلقة بالإعاقة بالأرقام:

جدول (3): احتياجات النازحين/ات المعوقين/ات المستهدفين - العلاجات والاحتياجات المتعلقة بالإعاقة (أرقام)

الحاجة/ المنطقة	معدات طبية	علاج نفسي	علاج فيزيائي	أجهزة سمع	أجهزة اتصال	علاج انشغالي	اطراف اصطناعية	مواد طبية أخرى	احتياجات أخرى	أنشطة طلب عمل	دعم نفسي	مجموع
بيروت	38	4	9	5	1	7	1	8	1	28	2	106
جبل لبنان	6	4	1	1	5	3	1	2	1	1	4	30
البقاع	67	11	22	7	7	25	2	45	1	35	24	279
الشمال	27	7	14	3	2	5	1	11	1	7	9	103
مجموع	138	26	46	16	15	40	5	66	4	71	36	518

كانت الاحتياجات كبيرة جداً في فترة الحرب، خاصة أن المنظمات الدولية أحجمت جزئياً عن التفاعل المباشر مع الإغاثة، وإذا ما قورنت فترة الحرب الأخيرة بالمرحلة التي تلت انفجار مرفأ بيروت في آب 2020، وتدفق المساعدات بشكل مباشر عبر الوزارات والإدارات التابعة لها، أو عبر المنظمات والجمعيات المختلفة، نجد أن مرحلة العدوان الأخير كانت محقة بحق النازحين/ات بشكل عام والنازحين/ات المعوقين/ات بشكل خاص لكنهم ينتمون إلى الفئة الأكثر هشاشة في المجتمع.

وكانت لكل نازح/ة معوق/ة من الـ 901 احتياجاته/ها المختلفة عن غيره، ولكل منهم أكثر من طلب واحد. وبالتالي، يمكن معرفة ذلك من الجدولين أعلاه، حيث تكون النتيجة بمعدل 3.2 خدمة للشخص الواحد. وقد تمكن برنامج الطوارئ في فترة الحرب، من الأول من تشرين الأول حتى موعد وقف إطلاق النار، من تلبية تقديم 716 خدمة مختلفة عبر برامج الاتحاد العاملة، بالإضافة إلى إحالة 381 شخصاً إلى الجمعيات والمنظمات المتخصصة التي تفاعل معها الاتحاد وبلغ عددها 99.

رصد وتدخل

جهاد (رجل معوق حركياً، يستخدم الكرسي الكهربائي)، تعرضت بلدته معركة في قضاء صور للقصف وتعرض حيّه للدمار الشديد. تابع الفريق عملية إجلاء جهاد من منزله بالتنسيق المستمر مع الصليب الأحمر، الذي تأخرت استجابته لأسباب متعددة، منها استمرار القصف في المنطقة الذي عرقل الوصول، أو انشغال فرق الإسعاف بالحالات الطارئة. مع تصاعد الأوضاع واستهداف حيّه تدهورت حالة جهاد الصحية، ثم تمكن من مغادرة المنطقة مع أحد جيرانه والوصول إلى صيدا، حيث وجد الأمان في منطقة العدلية. تمكن الفريق من تأمين مركز إيواء له، وفي اليوم نفسه أمّن له الفريق سريراً وكرسياً متحركاً، مما ساهم في تحسين وضعه وتخفيف معاناته في ظل الظروف الصعبة حيث شعر بالاستقرار إلى حد ما.

إلا أن الاتحاد بعد مرحلة الحرب، وطوال مرحلة الهدنة، أي مرحلة الشهرين اللذين تلتيا وقف إطلاق النار، استمر في التواصل مع الأشخاص الذين رصدتهم برنامج الطوارئ، وتابع تلبية احتياجاتهم، لاسيما الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الدائمة، ويستمر الاتحاد في ذلك كلما توفرت الإمكانيات، لاسيما عبر برامجهم، والمانحين الدوليين والمنظمات الصديقة.

ثالثاً، في نتائج برنامج الطوارئ 2024

استهدفت فرق عمل برنامج الطوارئ، أثناء عملها على رصد الاحتياجات وتلبيتها، 98 مركز نزوح، منها 27 مركزاً في جبل لبنان، و49 مركزاً في الشمال، و12 مركزاً في بيروت، و10 مرتكز في البقاع. وقد رصدت واقع هذه المراكز ومدى توفر المعايير الدنيا للبيئة الدامجة، ومدى جهوزيتها لتمتع الشخص المعوق بالاستقلالية في الحركة، إلى جانب رصد واقع النازحين/ات المعوقين/ات وتدوين شهاداتهم، والوقوف على الانتهاكات الحاصلة بحقهم في حال وجودها.

كشف ميداني

كشف فريق البرنامج على مركز "ثانوية د.حسن صعب الرسمية المختلطة/ ثانوية الرئيس رينيه معوض الرسمية المختلطة"، في مدينة بيروت في 23 تشرين الأول 2024، بعد الاجتماع بمدينة المركز السيدة إيمان. تبين للفريق أن للمركز مدخلان لكن يوجد درجان للوصول إليهما، كما لا يوجد منحدر خاص بالأشخاص المعوقين حركياً عند المدخلين. عرض باب المدخلين مناسب، ويوجد عوائق (درج وعتبة) للدخول. أما غرف المركز المؤلف من أربع طوابق فكانت مناسبة، وتقطنه 109 أسرة نازحة (ما يقارب 380 نازحاً/ة)، والمركز مزود بمصعد كهربائي. كما رصد الفريق أن عرض الممرات مناسب لمستخدمي الكراسي المتحركة، لكنها ملئية بالعوائق، كالكراسي والطاولات والفرش... في الكشف على المرحاض، تبين أن مستخدمي الكراسي المتحركة يمكنهم الوصول إليه (مع وجود عتبة بارتفاع بسيط عند مدخله) ولكن عرض باب الكابينات ليس مناسباً والباب يفتح للداخل أي أن الشخص المعوق إن تمكن من الدخول يبقى عالقاً في الداخل.

1. أبرز التحديات التي واجهت النازحين/ات المعوقين/ات في مراكز النزوح:

- عدم تأمين مكان إيواء يتناسب وبالحد الأدنى مع طبيعة إعاقاة النازح/ة.
- عدم تمكين النازح/ة المعوق/ة من الحصول على مكان في الطابق الأرضي من المركز.
- عدم قدرة النازح/ة المعوق/ة على تحمل المكوث في المركز بسبب غياب التجهيزات الهندسية.
- نقص في الإحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات.
- نقص في مستوعبات مياه الشرب في معظم مراكز الإيواء.
- نقص في الإنارة.

- نقص في أدوية الأمراض المزمنة والأعصاب.
- عدم تأمين أدوية معالجة العقور والأسرة الطبية وأجهزة السمع.
- نقص في المواد الطبية الخاصة بالتبول والخروج.
- ظهور التقرحات (العقور) والتهابات البول لدى معظم النازحين/ات المعوقين/ات.
- نقص في الأغذية والفرش ومعدات التدفئة، والملابس الشتوية.

2. أبرز الصعوبات التي واجهت فرق العمل:

- النقص الحاد في عدد مراكز النزوح أمام العدد الكبير من النازحين.
- اشتراط بعض مقدمي الخدمات حضور النازح/ة المعوق/ة إلى مراكزهم لحصوله على الخدمة، وعدم تأمينها في المراكز أو تزويد فرق عمل البرنامج بها لإيصالها إلى الشخص المعوق.
- تاخر رد بعض الجمعيات على الطلبات، ما أضر تلبية الاحتياجات.
- انتقال مؤسسات مقدمي الخدمات أو إقفالها أو نزوح موظفيها ما عطل عملها، وبالتالي كان على الفريق البحث عن مقدمي خدمات آخرين لتلبية الاحتياجات.
- التعاون غير الكافي من المسؤولين عن إدارة مراكز النزوح، وقد عرقل ذلك في كثير من الحالات وصول الخدمة إلى النازحين/ات المعوقين/ات.
- عدم مصداقية بعض الجمعيات التي عرضت خدماتها أثناء مرحلة النزوح، ما تسبب بعدم وصول النازحين/ات المعوقين/ات إلى الخدمات أو استغلالهم من قبل هذه الجمعيات.
- نقص المواد الغذائية المقدمة للعائلات النازحة إلى المنازل.
- انقطاع علاجات إعادة التأهيل للأطفال والأشخاص المعوقين ذهنياً ومن لديهم توحد، وما تسبب بآثار سلبية على هذه الفئات من النازحين/ات وأسرها.

3. أبرز إنجازات برنامج الطوارئ في مرحلة الحرب

- جمع بيانات النازحين/ات المعوقين/ات وتحديثها، في ظل غياب أي إحصاء شامل للأشخاص المعوقين في لبنان.
- التواصل الدائم مع الأشخاص المعوقين، وتحديد أماكن نزوحهم ورصد احتياجاتهم العامة والمتعلقة بالإعاقة.
- رصد حركة المنظمات المدنية وبرامج الإغاثة، لتأمين الخدمات وتلبية الاحتياجات. وقد تواصل الاتحاد مع 109 جهات وتمكن من التنسيق والعمل مع 99 منها، واعتماد نظام الإحالة بينها وبين الاتحاد.
- اعتماد آليات التنسيق والتشبيك والتواصل المستمر، ورصد مصادر الموارد لدى الجهات الفاعلة الأخرى.
- تكييف بعض برامج الاتحاد العاملة، للاستجابة إلى حالة الطوارئ وتلبية الاحتياجات، والسعي المستمر لإيجاد مصادر تمويل المنظمات الدولية ومن المبادرات المدنية والأفراد.

- التدخل لدى الوزارات والإدارات المعنية بإغاثة النازحين، وإبقاء التواصل مفتوحاً مع وزارة الصحة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية، والمحافظين، للسعي إلى تذليل العديد من العقبات أمام النازحين/ات المعوقين/ات.
- تعميم التوعية على مسؤولي مراكز النزوح ومقدمي الخدمات والنازحين/ات المعوقين/ات وعائلاتهم داخل المراكز.
- تأمين الدعم النفسي والاجتماعي للنازحين/ات المعوقين/ات، وتقديم خدمة دخول المستشفيات وتأمين الادوية وجلسات العلاج والمساعدات النقدية والعينية خلال مرحلة النزوح وبعده خلال فترة الهدنة.
- عمل المطبخان المجتمعيان التابعان للاتحاد بكامل طاقتيهما لدعم أسر النازحين/ات المعوقين/ات في بيروت والبقاع الأوسط بالوجبات الساخنة وذلك بمعدل 600 وجبة في اليوم الواحد.
- لم يتوقف عمل البرنامج بعد إعلان وقف إطلاق النار، بل استمر طيلة فترة الهدنة المعلنة (60 يوماً)، مقدماً الدعم للأفراد المعوقين وأسرتهم. وقد تنوعت المساعدات التي غطاها: حصص لوازم ونظافة شخصية للسيدات (60 سيدة لديهن إعاقة)، حصص غذائية (258 حصة لعائلات أشخاص معوقين)، حفاضات (29 حصة، كل حصة حوالي 10 أكياس) لأشخاص لديهم إعاقة أو كبار في السن، معدات طبية (38 شخص استفادوا من معدات طبية وأدوات مساعدة)، بدل نقدي طارئ (199 عائلة شخص معوق استفادت بمبلغ 200 دولار لكل عائلة). ويتابع البرنامج عمله في تلبية احتياجات الأشخاص المعوقين وأسرتهم من الأجهزة التعويضية والمعينات الطبية المختلفة، على أن يصدر تقرير مفصل آخر بمرحلة ما بعد العدوان.
- غطى الاتحاد المواصلات والاتصالات وبدلات التطوع لإيصال المساعدات المختلفة إلى النازحين/ات المعوقين/ات وأسرتهم في جميع مناطق النزوح.

كشف ميداني

إثر قرار وزير التربية عباس حلي، في 18 تشرين الأول، القاضي بإخلاء المدارس من النازحين/ات، تدخل الاتحاد مع محافظ بيروت ووزارة الشؤون الاجتماعية والجيش اللبناني و"جمعية بنين"، للالتزام من قبلهم بمعايير التجهيز والتكليف الهندسي لكونهم المعنيين مباشرة بتهيئة مركز نزوح جديد ضمن حرم المدينة الرياضية في بيروت، ونقل النازحين/ات إليه من بعض المدارس والطرق. زار فريق من الاتحاد المدينة الرياضية بعد التنسيق مع الأطراف، وأطلع على مجريات العمل بمرافقة المعنيين، وتم التأكد من التدابير المتخذة في التصميم المنفذ الخاص بالأشخاص المعوقين لاستقبالهم كنازحين، والتأكد من وجود 20 غرفة خصصت لهم، وهي تمتاز بالتكيفات الممكنة لاستقبال الدفعة الأولى من النازحين/ات المعوقين، كما تأكد وفد الاتحاد من أن هذه الغرف حجزت فعلياً ومسبقاً لعائلات الأشخاص المعوقين.

رابعاً، توصيات

من البديهي أن مأساة النزوح التي مرّ بها الأشخاص المعوقين كان يمكن التخفيف من وطأتها عليهم لو استجابت الحكومة اللبنانية لمطلب الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، قبل شهور من بدء العدوان الأخير، واستحدثت وحدة دمج الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث، وتخصيص الموارد اللازمة لها، وتأمين إجلاء وإيواء الأشخاص المعوقين في أماكن نزوح تحترم الحد الأدنى من كراماتهم الإنسانية. لكن ذلك لم يحصل خلال العام الذي النزوح الكبير في 23 أيلول 2024، فوضع النازحين/ات المعوقين/ات في حالة خطر شديد على صحتهم وبالتالي على حياتهم كما بيّنت التقارير.

أولاً، تبقى توصية استحداث وحدة دمج الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث في أعلى سلّم الأولويات المتعلقة بإجلاء النازحين/ات المعوقين/ات وإيوائهم في مراكز نزوح تحترم كراماتهم، وهي برسم مجلس الوزراء. وقد وضع الاتحاد ورقة للنقاش بشأن دمج الأشخاص المعوقين في أولويات العمل الإنساني في لبنان - حالات الكوارث والطوارئ والنهوض (انظر الملحق - 1).

ثانياً، أسفر العدوان الأخير مع سنة الاعتداءات التي سبقتها⁷ عن 4047 شهيداً و16638 جريحاً، حيث بلغ عدد الجرحى من الأطفال 1456، ومن النساء والفتيات 2567. فيما لم تصدر وزارة الصحة العامة أي تقرير حول عدد الجرحى الذين أصيبوا بإعاقات دائمة جراء العدوان، وبذلك تكرر الوزارة تجاهل فئة الأشخاص المعوقين كما فعلت في آب 2006، وآب 2020. إن إتاحة المعلومات المتعلقة بالجرحى المدنيين الذين أصيبوا بإعاقات دائمة، خاصة الأطفال والنساء، وعدم حجبها عن منظمات الأشخاص المعوقين من شأنه وضع برامج تستهدفهم في التأهيل وإعادة التأهيل، والسعي إلى تلبية احتياجاتهم.

قصة

تضيء مأساة النازح الجنوبي المعوق حسين حمزة، التي انتهت بموته، على جوانب من الإهمال الرسمي بحق النازحين المعوقين. فرّ حسين وزوجته من بلدة كفر رمان في قضاء النبطية، تحت وابل الصواريخ الإسرائيلية، لديه إعاقة حركية في رجله، لكن نوبة السكري فاقمت من حالته فخضع لعملية بتر لرجله الأخرى. آنذاك تواصل مع فريق برنامج الطوارئ في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، لكون مركز النزوح لا توجد فيه أدنى مقومات العناية أو التجهيز. في الواقع، يتألف هذا المركز، وهو مؤسسة تعليمية، من عدة مباني أحدها مجهز بالمعايير الدنيا، لكن هذا المبنى بالنات كان مقفلاً في وجه النازحين المعوقين، فيما أحد المباني الأخرى غير المجهز تحول إلى مركز نزوح! تحت وطأة مضاعفات ما بعد العملية نقل حسين إلى إحدى مستشفيات بيروت، عانى طويلاً قبل إدخاله إلى المستشفى بسبب المبلغ الكبير المطلوب، وبعد تواصل البرنامج وتنسيقه بين وزارة الصحة العامة وإدارة المستشفى وتأمين الحد الأدنى من المبلغ أدخل إلى العناية الفائقة حيث لم تستقر حالته وفارق الحياة.

⁷مؤتمر صحافي لوزير الصحة فراس أبيض بتاريخ 4 كانون الأول 2024. على الرابط: <https://tinyurl.com/2fbszft6>

ملحق (1)

نحو دمج الأشخاص المعوقين في أولويات العمل الإنساني في لبنان - حالات الكوارث والطوارئ والنهوض -

تسعى ورقة النقاش هذه إلى تقديم حلول توصل إلى بناء سياسة دامجة في التحضير لحالات الكوارث الطوارئ، والعمل الإنساني بكل مراحله، والتعامل معها. وهي تسعى إلى منهجة تنوع الحاجات الإنسانية بما في ذلك احتياجات الأشخاص المعوقين **للاتنقل** من المبادرات والإجراءات المجترزة والمنفصلة إلى مسار دامج يضمن المساواة للجميع.

مقدمة

تمرس لبنان في التصدي لكل الأزمات والحروب والانتكاسات ومواجهتها، حيث تمكن من النهوض والتعافي مرة بعد مرة. إلا أن 25% من مواطنيه ومواطناته المعوقين والمعوقات، مع عائلاتهم، ليسوا بخير وليسوا بأمان. هم ليسوا بخير لأن احتياجاتهم الإنسانية البديهية لم تلحظ ضمن خطط الاستجابة في حالات الطوارئ، كما أنه لم يُعمل على إزالة الكم الهائل من العوائق التي تمنعهم من الوصول للحقوق البديهية، ما يجعلهم تلقائياً على الهامش وفي خطر شديد، فلا يتسنى لهم الخلاص عند حدوث الكارثة إسوة بالأشخاص غير المعوقين. وتزيد نسبة الضحايا منهم إلى أربعة أضعاف عن الضحايا غير المعوقين، كما أنهم من أوائل من لا يحسب حسابهم في خط التعافي والنهوض أيضاً.

ويمكن تلخيص العوائق بالآتي:

1. **العوائق الثقافية:** تتسبب بسوء فهم ونظرة نمطية تجعل القيمين في الإدارات العامة والخاصة يعتقدون بأن هذه الفئة تحتاج أن تكون بعيدة عن الآخرين، وبالتالي يتم التعامل معها من خارج المرافق العامة وعلى الهامش،
2. **العوائق المؤسسية:** وهي "وليدة النظرة النمطية"، تفصي وتستنني الأشخاص المعوقين من الأنشطة والخدمات والبرامج والسياسات، ولا تعكس تنوع الاحتياجات الإنسانية،
3. **العوائق البنيوية:** حيث المباني والطرق والأماكن غير مجهزة هندسياً، وبالتالي لا يمكن للأشخاص المعوقين ارتيادها،
4. **العوائق التكنولوجية:** في التنقل، والتواصل والوصول إلى المعلومات وإمكانية قراءتها من قبل الأشخاص المعوقين مهما اختلفت وتنوعت إعاقاتهم. كذلك مسألة عدم منهجة المعلومات وتفنيدتها عن الأشخاص المعوقين ما يؤدي لإسقاطهم خارج المنظومة. يكفي أن نستحضر تجربة لبنان عند انفجار مرفأ بيروت سنة 2020، أو خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 2006، أو مرحلة جائحة كوفيد 19، لنرى كيف غابوا عن الخطة الاحترازية. ومن ذلك غيابهم عن خطة الإخلاء، وعدم وجود خطة لتوجيه للنازحين المعوقين، وعدم تجهيز مراكز النزوح، حيث مباني ومراكز النزوح مليئة بالعوائق ولا تتوفر فيها أسرة أو أجهزة للمساعدة مثل الكراسي المتحركة والعكازات وغيرها. كما لا تتوفر أمور أساسية مثل المواد الطبية لمن يحتاجها. كما لم تتوفر المعلومات عن الأشخاص المعوقين بطريقة ممنهجة فلم تدرج احتياجاتهم في العمليات. وقد كانت جائحة كوفيد 19 الأسوأ، حيث لم تكن مراكز الحجر الصحي مؤهلة أو مجهزة، ولم تكن الكوادر طبية مؤهلة للتعامل مع الاحتياجات، وكانت مراكز اللقاح غير المجهزة مليئة بالعوائق. بالإضافة إلى اعتماد تطبيق غير مكيف للاستخدام من قبل الأشخاص المكفوفين. لذا، كان عدد الضحايا المعوقين مرتفعاً جداً، بسبب عدم وجود خيارات أمام الأشخاص المعوقين وأهاليهم، خاصة عند الحديث عن تنوع الإعاقات.

كذلك تغيب احتياجات الأشخاص المعوقين في مرحلة التعافي والنهوض، ويُحرمون من إعادة الإدماج ومتابعة حياتهم.

إن تناول احتياجات الأشخاص المعوقين بطريقة مجترزة في خطط الطوارئ، وعدم مشاركتهم في التخطيط وفي مسار العمل، أدى إلى تخلفات غير ملائمة وغير مناسبة لاحتياجات هذه الفئة، بل أدى إلى الغياب عن تلبية احتياجاتهم بنسبة كبيرة وتسبب في زيادة معاناتهم في كل مرة.

استناداً إلى تقارير الرصد التي نفذها الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً عن واقع الأشخاص المعوقين خلال فترة النزوح وبناء على قصصهم الفردية، لوحظت آثار سلبية على حياتهم نظراً لاضطرارهم إلى التعامل مع بيئة غير مجهزة ومرافق عامة غير مرحبة، وغياب وسائل النقل المجهزة، وشح كبير في الخدمات العامة ذات العلاقة بتنوع احتياجاتهم الإنسانية. إن هذه العوامل مجتمعة تقود إلى تفاقم الأزمة وتجعلهم ضحايا في حالات السلم كما في حالات الطوارئ.

الفرصة المتاحة

الآن، تتوفر إمكانية لتحويل هذا الوضع المأسوي إلى فرصة لإدراج عملية دمج الأشخاص المعوقين على جدول أعمال الطوارئ والخطة الاحترازية وإعادة الإعمار. بناءً على الدروس المستفادة من التجارب السابقة، وبناءً على قصص الأشخاص المعوقين والأشخاص كبار السن والنساء الحوامل خلال فترة النزوح، ومن تراكم مبادرات جمعيات الأشخاص المعوقين مع النازحين والأطراف الفاعلة من المجتمع المدني، وهيئة الكوارث والوزارات المعنية والمنظمات الدولية الناشطة في لبنان، أثبتت أن التعامل مع إدماج قضايا الإعاقة في مسار عمل الطوارئ والعمل الإنساني مرتبط دائماً بمساهمة الأفراد المعوقين أنفسهم. فهم وجمعياتهم متخصصون بكيفية إيجاد الحلول للتخلص من العوائق البيئية والعوائق الثقافية المفاهيمية والسلوكية والعملائية والتواصلية والتكنولوجية، حيث شكلت يوميات النزوح تحدياً وفرصاً للتعرف إلى تلك الحلول وأشكالاً للتعامل مع المصاعب.

إذاً، وجود جمعيات ممثلة للأشخاص المعوقين في إدارة الكوارث حاجة ملحة. يمكنها المشاركة بفاعلية وانتظام، كما أن المنظمات الدولية التي لديها شراكة مع لبنان ومؤسساته يمكنها أن تسهم في أدوار فعالة، خاصة وأن هناك أجهزة فنية ومنصات موجوده أصلاً، ويمكنها المساندة، مثال منصة الاستجابة لخطة الطوارئ ولجان الأمم المتحدة المتداخلة وغيرهما. ولا ننسى دور البلديات واتحاداتها في دعوة المجتمع المحلي للتشاور ومن ضمنه الأشخاص المعوقين وجمعياتهم، إلى جانب طبيعة عمل مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية على المستوى المحلي والمراكز الصحية والدوائر التربوية ومؤسسات الدفاع المدني والصليب الأحمر اللبناني، فكل هذه الأطراف مدعوة إلى المساهمة في مراجعة الخطط وتعديلها مع باقي الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وذلك بمنطق تفاعلي، تشاركي محلي - وطني.

الأهداف

الهدف العام: الوصول إلى سياسة عمل دامجة في الاستجابة للطوارئ والكوارث وفي النهوض والتعافي وإعادة الإعمار لضمان سلامة الجميع،

وذلك من خلال تحقيق الأهداف الجزئية التالية:

1. **تحسين الاستجابة في إدارة الكوارث** من خلال عمل ميداني فعال يلبي احتياجات الأشخاص المعوقين وكبار السن والنساء الحوامل بشكل مباشر في جميع المراحل.
2. **تعزيز إمكانية الوصول** عبر "البيئة المبنية الدامجة"، من خلال جعل الملاحي، أنظمة الإنذار وخدمات الطوارئ دامجة "ميسرة"، ومهيئة لجميع الفئات، وإتاحة الإعلانات العامة وتحديثات الطوارئ بلغة الإشارة. وتوفير المواد المكتوبة بصيغ متعددة، مثل الطباعة الكبيرة، واللغة البارزة (برايل)، واللغة المبسطة وتكييف مواقع اللغة الرقمية لتسهيل عملية الوصول.
3. **يُعد إنشاء خطوط اتصال بين الجهات المعنية وأصحاب المصلحة والحقوق والمنظمات أمراً ضرورياً لتجنب العزلة في التواصل، والتي قد تؤثر سلباً على التحضير للكوارث والاستجابة لها، لا سيما بالنسبة إلى الأشخاص المعوقين.**
4. **تعزيز الجهوزية الميدانية** وذلك من خلال تعزيز كفاءة المعنيين بالتخطيط للطوارئ وقدراتهم من خلال التدريب العملي على كيفية تطبيق الدمج وممارسته.
5. **توفير المعلومات عن الأشخاص المعوقين** للتخطيط والاستجابة الفضلى، حيث يمكن دعوة الأشخاص المعوقين والأشخاص كبار السن للتسجيل الطوعي في بنك معلومات مركزي يساعد في عملية الإخلاء والإنقاذ، كما يمكن

المعنيين في الجهاز الصحي والطبي من المتابعة الصحية لمن هم في حالات حرجة ويحتاجون لمتابعة طبية منتظمة في حالات الطوارئ وباقي المراحل.

6. تمكين منظمات الأشخاص المعوقين من خلال تعزيز مشاركتها المباشرة في عمليات التخطيط والتنفيذ لأعمال الاستجابة السريعة في الكوارث والنهوض وإعادة الإعمار.

7. تطوير الأطر العملية والتنظيمية عبر بناء هيكلية وروابط بين الجهات المعنية والفاعلة في العمل الإنساني في الطوارئ والكوارث من أجل الاستجابة المناسبة والميدانية.

8. تعزيز الثقة المجتمعية من خلال خلق بيئة ميدانية دامجة تزيد من ثقة المجتمع المحلي وتماسكه، بما في ذلك جمعيات الأشخاص المعوقين، لتعميق التعاون.

إن الأهداف المذكورة أعلاه تتطلب وحدة إدارية وإطار عمل مركزي ذا صلاحيات (تكون جزءاً من هيئة إدارة الكوارث ولها نقاط ارتكاز قطاعية بحسب تعدد المواضيع مع جهاز تنفيذي متفرغ)، متخصصة في إدماج الإعاقة في إدارة الكوارث والطوارئ والنهوض وإعادة الإعمار.

من المسؤوليات الرئيسية لوحدة إدماج الإعاقة:

1. تطوير السياسات والمناصرة: التعاون مع جميع الجهات لإدماج الإعاقة في السياسات والأطر الخاصة بإدارة الكوارث، واتخاذ "إطار عمل سينداي" والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين، والدعوة لمأسسة معاييرها والتزاماتها. والمساهمة في صياغة خطة الاستجابة للطوارئ والتعافي والنهوض وإعادة الإعمار الدامجة.
2. بناء القدرات: إعداد برنامج تدريبي لفرق الاستجابة للطوارئ، والسلطات المحلية، حول الدمج والممارسات الفضلى لتمكينها من المشاركة في عمليات الإغاثة والطوارئ، وتطوير أدوات لإدراج المعايير الدامجة في البرامج ذات الصلة.
3. تقييم الاحتياجات وجمع البيانات: إجراء تقييمات حول إمكانية الوصول وتقييم الاحتياجات لتحديد العوائق التي تواجه الأشخاص المعوقين أثناء الطوارئ، وتعزيز استخدام البيانات المفصلة (مثل العمر، النوع الاجتماعي، الإعاقة، الحاجات الطبية، وغيرها) لتوجيه عمليات التخطيط والاستجابة.
4. تنظيم آليات تشاورية مع المجتمعات المحلية والقطاعية وضمان مشاركة الأشخاص المعوقين وجمعياتهم، وإنشاء شبكات تعاون مع جمعيات الأشخاص المعوقين وأصحاب المصلحة لتحسين التواصل أثناء الكوارث.
5. التحضير والاستجابة للكوارث بشكل دامج: تطوير وتنفيذ استراتيجيات لجعل مواد التوعية من الكوارث (مثل التحذيرات وخطط الإخلاء) متاحة للجميع (مثل الكتابة بطريقة برايل، لغة الإشارة، والصيغ المبسطة وتكييف مواقع اللغة الرقمية).
6. ضمان أن تكون الملاجئ والخدمات الطارئة متاحة للجميع، بما في ذلك توفير الأجهزة المساعدة والخدمات الداعمة.

الرصد والتقييم

1. إنشاء مؤشرات وآليات لرصد فعالية تدخلات إدارة مخاطر الكوارث بالنسبة لدمج الإعاقة،
2. إعداد تقارير دورية توثق النجاحات، التحديات، والتوصيات لتحسين الإدماج،
3. تصميم آلية للتسجيل الطوعي للمواطنين المعوقين، تسمح بمعرفة الاحتياجات ومكان السكن، نوع الإعاقة وغيرها من المعلومات. من الممكن أن تكون هذه الآلية لدى إدارة الإحصاء المركزي تحت مظلة إدارة الكوارث. تساعد هذه الآلية في التحضير الأفضل للإخلاء وتنفيذه وفي تجهيز المراكز والإحالة وللتحضير اللوجستي.

التنسيق وبناء الشبكات

1. العمل كنقطة اتصال لإدماج الإعاقة في إدارة مخاطر الكوارث، والتنسيق مع لجان إدارة الكوارث المحلية والجهات الإنسانية الفاعلة والهيئات الحكومية والوزارات.
2. الاستعانة بالمنصات المتوفرة حالياً للانتساب أو التعاون أو التنسيق بهدف تحقيق الغاية وهي الدمج، مثل منصة الحماية الاجتماعية وغيرها.
3. وضع نموذج مصغر لطرق التعاون والتنسيق لتحقيق التكامل في توفير الخدمات.

الملحق (2)

برنامج الطوارئ 2024: مناطق العمل والمتطوعون

خلال الاجتماع التنسيق الأول، الذي عقد عن بعد في الأسبوع الأخير من أيلول 2024، تقسّمت مناطق عمل برنامج الطوارئ إلى أربع: البقاع (الأوسط)، جبل لبنان وبيروت (منطقتا عمل: بدءاً من الشوف جنوباً حتى جبيل شمالاً مروراً بالعاصمة)، الشمال (محافظة لبنان الشمالي وعكار). وهكذا، لم يغط البرنامج محافظات لبنان الجنوبي والنبطية وبعبك - الهرمل، وضاحية بيروت الجنوبية، لكون هذه المناطق كانت الأكثر استهدافاً في الأعمال الحربية للعدوان. عملت الفرق على تأدية مهام مترابطة، وهي: رصد واقع الأشخاص النازحين وجمع البيانات، الاتصال والتنسيق مع الشبكات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في الطوارئ، رسم خرائط خدماتية للدعم، وتشكيل نقاط محورية للإحالة وتبادل المعلومات، مواكبة الأفراد وحصولهم على الخدمات وتوثيق الحوادث المتعلقة بانتهاكات محتملة لحقوقهم، متابعة مراكز النزوح المستهدفة بشكل مستمر، التدقيق لمعرفة مدى التجهيز والتكليف المتوافر في مركز النزوح والمنازل التي استقبلت النازحين/ات المعوقين/ات.

وقد تابع المكتب المركزي للاتحاد الأعمال المكتبية والإحصاءات وتصنيف البيانات وخطوط النزوح وسير العمل، بالإضافة إلى التوثيق والشؤون المالية.

تكونت فرق العمل على الشكل الآتي:

1. البقاع (21 شخصاً): هند المجذوب (منسقة)، حسين جبر (مشرف)، كريمة صالح، عمر عباس، قاسم المستراح، ندين أبو حمدان، علاء شحادة، ميسون المقهور، ندى الشل، رانيا قطايا، سميرة سماحة، غوى يزبك، نتالي مظلوم، هيفا الحجيري، ندين سيف الدين، ندين شكر، شما الغندور، ناهدة يونس، فاطمة أوس، عطايف عرب، رودين أنطوان.
2. بيروت وجبل لبنان (5 أشخاص): إيغار الخضرا (منسقة)، ندى العزيز، لونا يمين، مروة درويش، مارغو مشعلاني.
3. جبل لبنان الشمالي (6 أشخاص): ماليا الشامي (منسقة)، هبة عابدين، جنى الحكيم، تينا محي الدين، رامي عقيقي، نور الحلباوي.
4. الشمال (6 أشخاص): رنا غنوي (منسقة)، هبة الطفيلي، هادي حبلس، رشا بلوق، رولا حمية.
5. المركزية (10 أشخاص): سيلفانا اللقيس وجهاد إسماعيل (المتابعة مع الإدارات الرسمية والمنظمات)، حنين الشمالي وسمر الطفيلي وندى العزيز ولارا مدني (إدارة البرامج والموارد المالية)، محمد خالد (لوجستيات)، فرح الشيخ علي (مراكز النزوح)، أنس بعلبكي (الاستمارة والتوثيق الإلكتروني)، عماد الدين رائف (الرصد والتوثيق والإعلام)، بالإضافة إلى عمل أمانة سرّ الاتحاد (تلقى تقارير الفرق وإعداد التقارير الأسبوعية العامة)، والوحدة الإعلامية (إعداد موجز التقرير العام).